

## محظظة الصندوق

## أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الثاني ٢٠٢٤	٢,٨%
العائد منذ بداية العام	١٢,٨%
٢٠٢٣	٤٤,٢%
٢٠٢٢	٢٠,٦%
منذ ٥ سنوات	١٢٥,٤%
منذ التأسيس	٥٢٨,٢%

## التقرير الربع سنوي

الربع الثاني ٢٠٢٤

## هدف الإستثمار

الهدف الإستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر علي المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

## مجالات الإستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية  
 - يسمح للصندوق أيضاً بالإستثمار في أذون الخزانة و سندات الخزانة وسندات الشركات و سندات التوريق و الدائع

## الكتابة/الإسترداد

- يقدم الصندوق إكتتابات يومية للمستثمرين  
 - يقدم الصندوق إسترداد أسبوعية للمستثمرين  
 - يتم تحديد سعر الوثيقة في آخر يوم عمل مصري من كل أسبوع  
 - الحد الأدنى للاكتتاب هو ٥ وثائق إستثمارية

## بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	أبريل-٢٠٠٨
سعر الوثيقة ج.م	٤٢٤,٨٥ ج.م
اجمالي التوزيعات من التأسيس	١٢٤,٧٤ ج.م
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥١٢٢٩٤١

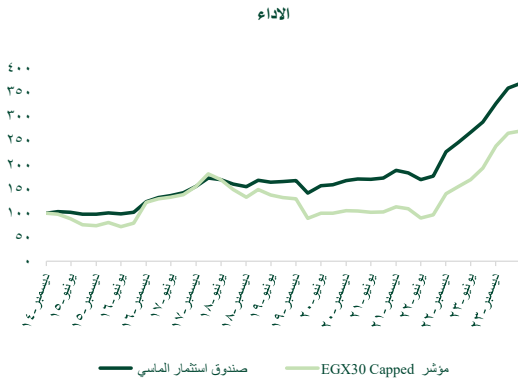
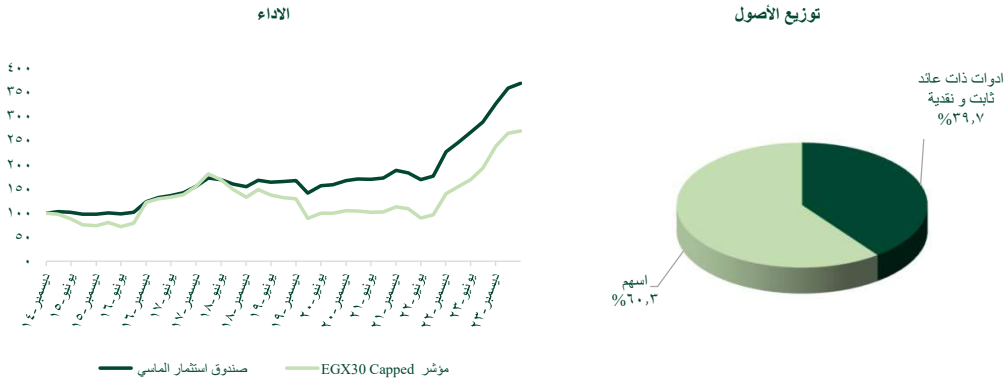
## مدير الإستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الإستثمار	نيل مومسي
مساعد مدير الإستثمار	مصطفى عامر
بداية الإدارة بواسطة المجموعة المالية هيرميس	يوليو-٢٠١٣

## بيانات التواصل

البنك الزراعي المصري	
تليفون	+٢٠٢-٢٧٩٤٢٤٧١
فاكس	+٢٠٢-٢٧٩٤٨١٩٣
العنوان الإلكتروني	<a href="https://www.abe.com.eg/">https://www.abe.com.eg/</a>

## توزيع الأصول



## تحليل السوق

## سوق الأسهم المصرية

بدأ العام بداية قوية في ظل تقاع أزمة العملة الاجنبية حيث ارتفع المؤشر بـ ٤,١% منذ بداية العام وحتى ١١ مارس وبعد ذلك بدء في التراجع في ظل ارتفاع أسعار الفائدة و انخفاض سعر الدولار للجنه بـ ٧٠ جنه في السوق الموازي قبل تحرير سعر الصرف إلى حدود الـ ٤٧١ جنه كسعر رسمي. وبناء عليه هبط السوق خلال الفترة من ١١ مارس إلى ٣٠ أبريل بـ ٢٦,٨% لينتهي إجمالي المكاسب المحققة ويتحول أداء السوق إلى سلبي بـ ١,٨%. شهد السوق عقب ذلك حالة من التهاول في ظل عروض استحواد على بعض الشركات مثل السويدي الكتريك وسيرا وهو ما أدى إلى ارتفاع السوق بـ ١٣,٥% في آخر شهرين لينتهي السوق النصف الأول من ٢٠٢٤ مرتفعاً بـ ١١,٥.

يتداول السوق المصري على مضاعف ربحية (٢٠٢٤) يقدر بـ ٦,٩ مرة و هو ما يعادل ٣٠-٢٥% أقل من المتوسط التاريخي وبناء عليه نتوقع انه يوجد عدد من الشركات ستكون هدف للاستحواد في ظل التناقص بين أرباح الشركات والسعر السوقي. نتوقع ان يتداول السوق في اتجاه عرضي مع تغير مستمر في القطاعات المرتفعة وفقاً لتقلبات السوق.

## السوق

- انخفض معدل التضخم السنوي إلى ٢٨,١% في شهر مايو من ٣٢,٣% في الشهر السابق، وذلك نتيجة التباطؤ في معدل التضخم لمؤشر الأعباء الذي انخفض بـ ٠,٧% بدلاً من ١,١% في الشهر السابق.
- قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها في مايو ٢٠٢٤ بسبب تسري عائد الإقراض والإفراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستويات ٢٧,٧٥% و ٢٨,٢٥% و ٢٧,٧٥% على التوالي.
- أعلن البنك الدولي عن تقديم تمويل بقيمة ٧٠٠ مليون دولار أمريكي لتمويل للسياسات التنموية لصالح الحكومة المصرية، لدعم التحول و المشاركة الأكبر تجاه القطاع الخاص، وتعزيز المرونة الاقتصادية والمالية.
- تواصل صندوق النقد الدولي مع مصر على اتفاق مبدئي على المراجعة الثالثة لبرنامج القرض بقيمة ٨ مليارات دولار، مما يسمح بإطلاق ٨٢٠ مليون دولار بعد موافقة مجلس ادارة الصندوق. وأكد ان مصر استمرت في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي من خلال الانضباط المالي والسياسة النقدية المشددة، والانتقال إلى نظام صرف مرن.
- أظهرت صفافي أصول الأجنبية بمصر قفصاً قدره ١٤,٣ مليار دولار أمريكي في نهاية مايو، مقارنة بعجز قدره ٣,٧ مليار دولار في أبريل. وهذا هو أول قفص يُسجل منذ فبراير ٢٠٢٢.
- ارتفع نشاط قطاع الخدمات الخاص غير النفطى (PMI) إلى ٤٩,٦ في مايو من ٤٧,٤ في أبريل، ليصل إلى أعلى مستوى له في آخر ثلاث سنوات، ساهم في تراجع التضخم وارتفاع الطلب مجدداً. كما أن الإنتاج والطلبات الجديدة تقريبا من مستوى النمو الذي يبلغ ٥,٠٠.
- ارتفع صفافي احتياطي النقد الدولي لدى البنك المركزي المصري بـ ٥ مليار دولار أمريكي في مايو ليصل الإجمالي إلى ٤٦,١ مليار دولار أمريكي وهذا التحسن نتج عن الشريحة الثانية من مشروع رأس الحكمة بقيمة ٢٠ مليار دولار، حيث كانت ١٤ مليار دولار منها تنفقت نقدية جديدة.
- متوسط اعمار الفائدة في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٤:

- سندات الخزانة المصرية:

- ٣ سنوات: ٢٣,٩٠%
- ٥ سنوات: ١٥,٠٠%
- ٧ سنوات: ١٥,٥٠%
- ١٠ سنوات: ٤,٦٨%

## إستراتيجية الدخل الثابت:

سيقوم مدير الإستثمار بمد مدة الإستثمار، متوقفاً فترة من السياسات النقدية مرتدة بسبب التضخم محلياً وعالمياً. بالإضافة إلى ذلك، سيقيم مدير الإستثمار بزيادة الإستثمارات في القطاعات غير الحكومية للاستفادة من الفارق الكبير بين سعر الفائدة في البنك المركزي وسوق الخزانة.